Sharwes Scientific Journal (SSJ)
عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثاني للواسات الاقتصادية والسياسية (2nd ISCEPS-2025)
Special Issue For 2nd ISCEPS-2025, 2026, pp 0619-0633
ISSN (Print): 3079-6040 • ISSN (Online): 3135-4343

Political Division in Libya and Its Impact on the Effectiveness of Foreign Policy from 2011 to 2025

Sadeg Mohammed Tobetesh [1*], Said Ahbil Balharith[1]

[1] Department of Political Science, Faculty of Economics and Political Science, Nalut University, Libya.

*Corresponding author: Sadeg Tobetesh | tobetesh.1971@yahoo.com

Received: 30-09-2025 | Accepted: 25-04-2026 | Available online: 05-05-2026 | DOI:10.5281/zenodo.20041801

ABSTRACT

This study addresses the impact of the political division that has persisted since 2011 on the institutions of the Libyan state. It employs a descriptive analytical methodology based on reviewing literature and official and international reports, extracting indicators related to governance, services, political, financial, and security stability. The results show that the duality of power and the existence of parallel institutions have led to a disintegration of the hierarchy of powers, a decline in coordination between sectors, and weak planning and execution of public policies. Additionally, the duality of financial institutions and the lack of oversight and control have undermined economic stability, increased transaction costs, and caused conflicting decisions. From a security perspective, the division has enhanced the variation of loyalties within the security and military apparatuses, weakening the state's monopoly on the use of force and expanding the influence of armed groups. This has negatively impacted citizens' trust, eroded institutional legitimacy, and hindered reform processes and the achievement of stability in the Libyan state.

Keywords: Political division, governance, unification of institutions, political and security stability, citizen trust.

الانقسام السياسي في ليبيا وأثره على فاعلية السياسية الخارجية منذ 2011م حتى 2025م

الصادق محمد الطبطش[1*]، سعيد أحبيل بلحارث[1]

[1] قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة نالوت، ليبيا.

*المؤلف المراسل: الصادق الطبطش | tobetesh.1971@yahoo.com

استقبلت: 30-09-2025م | قبلت: 25-04-2026م | متوفرة على الانترنت | 05-05-2026م | DOI:10.5281/zenodo.20041801

ملخـــــص البحـــــث

يتناول هذا البحث أثر الانقسام السياسي الممتد منذ عام 2011م على مؤسسات الدولة الليبية. يعتمد البحث على منهج وصفي تحليلي يستند إلى مراجعة الأدبيات والتقارير الرسمية والدولية، مع استخلاص مؤشرات حول الحوكمة والخدمات والاستقرار السياسي والمالي والأمني. تظهر النتائج أن ازدواجية السلطة ووجود مؤسسات موازية أديا إلى تفكك هرم الصلاحيات، وتراجع التنسيق بين القطاعات وضعف التخطيط والتنفيذ للسياسات العامة. كما أسهمت ازدواجية المؤسسات المالية وغياب الضبط والرقابة في تقويض الاستقرار الاقتصادي، ورفع تكاليف المعاملات وتضارب القرارات. أما أمنياً، فقد عزز الانقسام تباين الولاءات داخل الأجهزة الأمنية والعسكرية، مما أضعف احتكار الدولة لاستخدام القوة وزاد من نفوذ التشكيلات المسلحة، مما أثر سلبًا على ثقة المواطنين وأدى إلى تآكل الشرعية المؤسسية وتعطل مسارات الإصلاح

"Articles published in *Sharwes Sci J* are licensed under a Creative Commons Attribution-Non-Commercial 4.0 International License."

وتحقيق الاستقرار في الدولة الليبية. وبالتالي، ضعفت الفاعلية في السياسة الخارجية، حيث جعل انعدام الاستقرار السياسي السياسة الخارجية الليبية غير مفهومة وضعيفة التنسيق.

الكلمات المفتاحية: الانقسام السياسي، الحوكمة، توحيد المؤسسات، الاستقرار السياسي والامني، ثقة المواطنين.

1. مقدمة

إن الانقسامات السياسية في ليبيا عقب ثورة 17 فبراير أدت الى تغيرات هيكلية في طبيعة النظام السياسي ، فالاختلاف والانقسام حول حكم ليبيا أدى بدوره الى اختلاف الرؤى سوءً في السياسة الداخلية أو الخارجية ،وعدم وجود نظام موحد وحكومة موحدة أثر سلباً على عمل المؤسسات السياسية والامنية أجهض دورها في تحقيق السيادة كدولة موحدة لها سيادتها واستقلالها، وصارت الدولة الليبية مرتعاً لكل الازمات والصراعات ومطابخ خارجية لصناعة الازمة فيها لتغليب طرف على أخر، فانقسمت المؤسسات مما نتج عنه ظهور الازمات الاخرى سواءً كانت اقتصاديه أو أمنية أو اجتماعية أو مالية، بالإضافة الى تفشي ظاهرة الفساد المالي في أغلب المؤسسات بالدولة الليبية.

1.1. أهمية البحث

تأتي أهمية البحث في دراسة الانقسام السياسي لما له من أهمية كبيرة لفهم الظواهر السياسية والاجتماعية في المجتمع الليبي، وفهم الاسباب والعوامل التي أدت الى حدوث الانقسام من ناحية، وأثار هذا الانقسام على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والامنية.

1.2. أهداف البحث

أ- التعرف على طبيعة الانقسام السياسي والمؤسسي في ليبيا.

ب- توضيح التداعيات والاثار السياسية والانقسام السياسي في ليبيا

ج- الكشف عن اهم التداعيات والاثار الاقتصادية والامنية من وراء هذا الانقسام

1.3. فرضية البحث

أ- إن الانقسام السياسي له دور كبير في ظهور الازمات داخل الدولة الليبية، مما يعود سلباً على عدم استقرار نظامها السياسي وعدم توحد مؤسساتها.

ب- يعد الانقسام السياسي في ليبيا عاملاً رئيسياً في أضعاف سلطة الدولة، مما أدى الى تدهور مؤسساتها وتفاقم الازمة الامنية والاقتصادية واستمرار حالة من عدم الاستقرار.

ج- الانقسام السياسي في ليبيا هو ظاهرة معقدة ومتعددة الاوجه فمنها ما هو تاريخي ومنها ما هو اقتصادي ومنها ما هو اجتماعي ومنها ما هو خارجي "التدخلات الخارجية"، وهذا يقودنا الى عدة تساؤلات أهمها.

- ما هو تأثير الانقسام السياسي على الاستقرار في ليبيا.
- ماهي الحلول الممكنة لأنها الانقسام السياسي.

1.4. منهج البحث

استخدمت في البحث المنهج الوصفي التحليلي لتقديم صورة واضحة لكل جانب من جوانب البحث من خلال الوصف والتحليل، بالإضافة الى المنهج التاريخي لمعرفة الحد الزمني لظهور هذه الازمة وأسبابها، كما استخدمت منهج دراسة الحالة باعتبارها تدرس الحالة الليبية وما تشهده من انقسام سياسي.

1.5. الحدود الزمنية والمكانية للبحث

تضمن البحث الفترة الزمانية التي وقع فيها الانقسام السياسي من سنة 2011م الى 2025م، أما الحدود المكانية فيقصد بها الانقسام السياسي في الدولة الليبية.

1.6. الدراسات السابقة

أ- الانقسام السياسي وأثره على بناء الدولة الليبية، دراسة أكاديمية "جامعة طرابلس، 2008م" حيث ركزت على تأثير الانقسام بين المؤسسات التشريعية والتنفيذية على الشرعية السياسية، وخلصت الدراسة الى أن الانقسام أدى إلى ضعف مؤسسات الدولة وتضارب القرارات وأضعف قدرة الدولة على فرض سيادتها وأن غياب سلطة موحدة أثر سلباً على استقرار الدولة وبناء مؤسساتها.

ب- دراسة: الانقسام وأثره على عملية الانتقال الديمقراطي، الحالة الفلسطينية "جامعة بيرزيت، 2016م". درست الانقسام بين حركتي فتح وحماس، وأبرزت أن الانقسام أعاق بناء مؤسسات الدولة وأثر على الشرعية الدولية أضعاف الموقف الفلسطيني أمام الراي المجتمع الدولي.

ج- دراسة: المظاهر الاجتماعية للانقسام السياسي الليبي، ورقة بحثية، "مركز البحوث الاجتماعية، 2020م" تناولت أثر الانقسام على النسيج الاجتماعي والعلاقات بين القبائل والمناطق، وأبرزت الدراسة أيضاً أن الانقسام السياسي عمق الانقسام الاجتماعي وزاد من حدة النزاعات المحلية، وتعمقت النزاعات الجهوية والمناطقية على حساب الهوية الوطنية.

1.7. تقسيم البحث

تم تقسيم البحث على النحو التالي:

المبحث الاول: الانقسام السياسي الليبي الاسباب والمظاهر

المطلب الاول: الخلفية التاريخية للازمة السياسية الليبية

المطلب الثاني: مظاهر الانقسام السياسي الليبي

المطلب الثالث: أثار الانقسام على بناء الدولة

المبحث الثاني: توجهات السياسية الخارجية في ظل الانقسام الداخلي ومستقبلها

المطلب الاول: تداعيات الانقسام على سياسة ليبيا الخارجية

المطلب الثاني: مستقبل السياسة الخارجية الليبية في ضوء حالة الانقسام السياسي

2. المبحث الاول: الانقسام السياسي الليبي الاسباب والمظاهر

2.1. المطلب الاول: الخلفية التاريخية للازمة السياسية الليبية

بعد سقوط النظام السياسي الليبي سنة 2011م، بدأت مرحلة النزاع المؤسسي والعنف العسكري بشكل أخفقت معه مرحلة التحول نحو إرساء الاستقرار وبناء الدولة الليبية المنشودة، وقد كان انتشار السلاح والتدخل الخارجي وعدم وجود مؤسسات أمنية، من أهم ما تميز به الوضع الليبي أثر ذلك بالتالي على إنها المرحلة الانتقالية وتسبب في انقسام مؤسسي فيما بعد ذلك.

إن بذور الانقسام غرست منذ البدايات الاولى للتحول السياسي، وخصوصاً مع تنامي الانقسامات بين تيارات التحول والتي يدعمها مكونات جهوية وقبلية وعسكرية تتضارب مصالحها، وبالتالي فإن الانقسام السياسي في تلك الحقبة التاريخية التي تلت سقوط النظام الليبي أسباب ودوافع يمكن حصرها فيما يلي:

2.1.1. ضعف المؤسسات الانتقالية

بعد أن أصبح المجلس الوطني الانتقالي السلطة الممثلة للشعب الليبي، وضم ممثلين عن كل المجالس المحلية لمناطق ليبيا، بدأت مرحلة تاريخية جديدة لم تكن مألوفة عند الليبيين، وقد تميزت بالضعف المؤسسي وعدم توفر القيادة والخبرة لدى الاعضاء في تلك المؤسسة، ويرجع البعض ذلك الضعف للإعلان الدستوري الصادر عن المجلس ذاته في أغسطس سنة 2011م، باعتباره يمثل المرجعية للنظام والسلطة التشريعية والسلطات الانتقالية ومنظماً للعلاقة بينهم، إلا أنه لم يخلوا واقعياً من الصراعات بين أعضائه في الرؤى الأساسية بين مختلف أعضائه، وأيضاً عدم وضوح الهيكلية بشكل محدد، بل كانت توجهات عامة وليست قوانين وسياسات تفعل ماورد في الاعلان الدستوري [1].

وأتسع الخلاف السياسي كذلك عندما تكرر مع مرحلة المؤتمر الوطني عقد أول انتخابات تشريعية عام 2012م، من خلال نظامين، الاول نظام القائمة والاخر نظام فردي مستقل، ومن هنا تميزت مرحلة الانقسام والصراع الداخلي بين أعضائه بمختلف توجهاتهم وهيمنة المصالح الفردية والحزبية على أداء المؤتمر [2].

2.1.2. الأوضاع الامنية وانتشار المجموعات المسلحة.

منذ اندلاع المظاهرات وانتشار السلاح وتكوين الكتائب المسلحة وعدم قدرة السلطات الانتقالية على بناء الجيش النظامي والشرطة، ساهم ذلك في تكوين الكتائب ذات التوجهات الايديولوجية والجهوية والولاءات الاقليمية والتوجهات المتشددة [3]، وبذلك ساهمت الاوضاع الامنية في إحداث ضغط على المؤسسات

التشريعية والتنفيذية بشكل يؤدي الى عدم قدرتها على تنفيذ الاستحقاقات الانتقالية التي تسهم فيه الدولة بل بالعكس كانت تنفذ مطالب سياسية لفئة معينة دون النظر الى المصلحة الوطنية.

2.1.3. التدخلات الخارجية والاقليمية

التغيير السياسي في ليبيا كان للتدخل الدولي المباشر سنة 2011م دوراً كبيراً في إنجاحه عبر موافقة مجلس الامن، وتأييد ودعم وطلب جامعة الدول العربية، ولكن هذا الدور أقترن بالمصالح الخاصة لتلك الدول، وبالتالي اتسم فيما بعد بالانقسام الذي أدى الى دعم الاطراف الليبية حسب المصلحة والتوجه بشكل ساهم في تغذية الانقسام والصراع الداخلي.

إن التدخل الدولي لم يساهم في إتمام دوره من خلال المساعدة في بناء المؤسسات بل تسبب وساهم بشكل كبير في أفشالها وإضعاف قدرتها على أداء أدوارها بالشكل المرسوم لها وفق الاعلان الدستوري.

2.1.4. عدم إنجاز المصالحة الوطنية

اختلفت مرحلة التحول في ليبيا عن باقي التحولات التي شهدتها دول المنطقة، وذلك لأنها شهدت صراعا مسلحاً بين الاطراف الليبية تسبب في إحداث انقسام اجتماعي وسياسي فيما بينهم، لذلك كانت هناك حاجة ملحة بين أطراف الصراع بشكل يساهم في رأب الصدع مع استمرار النزاعات المسلحة بين الاطراف فيما بعد 2011م، وبالتالي سقوط ضحايا وتضرر فئات مختلفة من الليبيين [4].

إن الصراعات بشكل عام والصراع بشكل خاص يحتاج لمصالحة وطنية بين الاطراف للحصول على توافق اجتماعي وسياسي يساهم في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي وينهي الانقسامات السياسية والاجتماعية في مهدها ويجمع المصالح المتناقضة بشكل يجعلها تتسم بالوحدة الوطنية.

كل تلك العوامل تسببت في التمهيد لحدوث الانقسام السياسي بين المؤسسات وما تبعها من مؤسسات اقتصادية والذي أصبح واقعاً ملموساً بعد مايو 2014م، وقد جاء امتداداً لسلسلة من الازمات السياسية التي انتهت بحدوث الانقسام السياسي والمؤسسي.

2.2. المطلب الثاني: مظاهر الانقسام السياسي الليبي

تتجلى مظاهر الانقسام السياسي الليبي في عدة مستويات أبرزها.

أ- تعدد الحكومات والتنازع على السلطة: من أبرز مظاهر الانقسام هو وجود أكثر من حكومة في نفس الوقت، كلاً منها تدعي الشرعية السياسية منذ سنة 2014م، حيث ظهرت حكومات موازية في الشرق والغرب، وتنازعت على السلطة والموارد ما أربك المشهد الوطني وأضعف مؤسسات الدولة.

ب- الانقسام البرلماني:

بعد انتخابات سنة2014م، ظهر انقسام بين مجلس النواب في طبرق والمؤتمر الوطني العام في طرابلس، وأستمر التنافس بينهما حتى بعد أتفاق الصخيرات " حكومة الوفاق" واتفاق جنيف "حكومة الوحدة

الوطنية" بعد أن تغير اسمه للمجلس الاعلى للدولة وأصبح شريكاً مع البرلمان في عملية التشريع الليبي، حيث رفض كل طرف التنازل أو القبول بتسوية كاملة مما عطل العملية السياسية.

وقد وصل الانقسام الى حد انشقاق في إحدى المؤسسات التشريعية مثل ما حدث في سنة 2024م، عند انتخاب رئيس المجلس الاعلى للدولة وتمسك الرئيس السابق وعدم قبوله بنتائج الانتخابات فصار كلاً منهم يدعي رئاسته للمجلس وأصبح المجلس الاعلى للدولة منقسماً في قرارته.

ج- انقسام المؤسسة العسكرية والامنية.

تعاني الدولة الليبية انقساما حاداً داخل الجيش والشرطة، حيث تتبع بعض الوحدات الجيش في المنطقة الشرقية بقيادة حفتر، بينما تتبع أخرى الى حكومة الوفاق أو حكومة الوحدة الوطنية، أضافة الى انتشار الجماعات المسحة التي تعمل خارج سلطة الدولة.

د- تعدد المؤسسات السيادية.

تسبب الانقسام السياسي في أنشاء مؤسسات سيادية موازنة في ليبيا، مما عطل الوظائف الحكومية وأدى الى تضارب القرارات.

- المصرف المركزي الليبي: أصبح هناك مصرفان مركزيان طرابلس والبيضاء كل منهما يدير جزءاً من الموارد المالية.
- المؤسسة الوطنية للنفط: على الرغم من كونه الهيئة الشرعية المعترف بها، فإنها تواجه تدخلات من أطراف مختلفة حيث يدير بعضها مناطق النفط في الشرق بينما تسيطر في الغرب على بعض المناطق الأخرى [5].

هذا التعدد في المؤسسات السيادية أدى الى عدم التنسيق بين الاطراف المختلفة، مما أثر سلباً على الاقتصاد الليبي بشكل كبير.

هـ- تفكيك النسيج الاجتماعي.

أدى الصراع السياسي الى انقسام المجتمع الليبي على أسس جهوية وقبلية، مما زاد من حدة التوترات بين المناطق والمكونات الاجتماعية.

و- ضعف الثقة في المؤسسات: تعدد الحكومات والسلطات المتنازعة أدى الى فقدان الثقة في مؤسسات الدولة، مما أثر سلباً على التماسك الاجتماعي والاستقرار.

ز- تسبب الانقسام السياسي وازدواجية المؤسسات في تعثر المرحلة الانتخابية، وعدم القدرة على أنجاز دستور دائم وعدم القدرة على اجراء الانتخابات.

إن الخلاف السياسي القائم بين السلطات الليبية والتداخل في الاختصاصات بشأن الأطر الحاكمة للمرحلة الانتقالية بين البرلمان والحكومة والمجلس الاعلى للدولة أدت الى تعثر المراحل الانتقالية بشكل يهدد الاتفاق على تلك العملية مما قد يؤدي الى تجدد الاقتتال والحروب ويزيد الانقسام [6].

ورغم كل المحاولات والوساطات لإنها الانقسام فقد تحول هذا الانقسام الى نزاع مسلح بتاريخ 13 /2014/7م، راح ضحيته آلاف الأشخاص، وقد استمرت الحرب لمدة سنة كاملة مما زاد الأمر تعقيدا واتسع الانقسام ما بين الأطراف المتصارعة، فمن انقسام سياسي إلى انقسام أمنى وصراع عسكري.

وأدى هذا الانقسام الى تدخل الأمم المتحدة عبر اتفاق الصخيرات لتتوزع السلطة المركزية بين ثلاثة أجسام (المجلس الرئاسي – البرلمان – المجلس الأعلى للدولة)، وأضيفت لها حكومة الوحدة الوطنية التي أصبحت كطرف سياسي، كل تلك الاجسام تتقاسم السلطة فيما بينها، وكل منها يعتبر نفسه صاحب الشرعية، وبالتالي لم يتم التوافق حول السير قدماً نحو أنها المراحل الانتقالية ووضع حد للازمة السياسية المتفاقمة [7].

2.3. المطلب الثالث: أثار الانقسام على بناء الدولة

2.3.1. ضعف المؤسسات السياسية وتأثيرها على التنمية المستدامة.

تعاني الدولة الليبية من ضعف مؤسساتها منذ 2011م، وهو ما سبب في ظهور الكثير من القضايا كعدم الاستقرار داخل الدولة، وإفشال عملية الانتقال الديمقراطي، والانقسام بين أغلب المؤسسات فيها، والذي بدوره أثر سلباً على الاوضاع الاقتصادية المتردية، وتفسخ العوامل الاجتماعية، وهشاشة المجتمع المدني ودوره في التعاطي مع القضايا العامة، وعدم القدرة على التوافق حول قواعد العملية السياسية والسياسات العامة.

2.3.2. تدهور الاوضاع الاقتصادية والامنية

هذا ما أعلنته بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بطرابلس يوم 09 ابريل 2025م [8]، من خلال متابعتها بقلق تدهور الوضع الاقتصادي وتبادل الاتهامات حول المسؤولية عن هذا التدهور وذلك عقب إعلان مصرف ليبيا المركزي عن خفض قيمة الدينار الليبي، داعية جميع الأطراف الليبية على تغليب المصلحة الوطنية والكف عن اللوم المتبادل والتوصل لاتفاق حول تدابير عاجلة من أجل استقرار الاقتصاد الوطني. ولفتت البعثة في بيان صحفي لها اليوم الأربعاء إلى أنه يتعين اتخاذ إجراءات عاجلة للتخفيف من وطأة الآثار السلبية التي تمس الشعب الليبي، بما في ذلك غلاء المعيشة وانخفاض القدرة الشرائية وتراجع ثقة الشعب بمؤسسات الدولة وقياداتها.

وحسب البيان فأن البعثة ترى أن اتساع العجز في سوق الصرف الأجنبي، وضخ السيولة النقدية بشكل مفرط في السوق المحلية، والإنفاق المزدوج، واستمرار تدهور قيمة العملة، تشكل جميعها مؤشرات واضحة على التدهور وعدم الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتفاقم هذه الضغوط الداخلية حالة عدم اليقين الاقتصادي العالمي المتزايدة، بالإضافة إلى القلق الحقيقي والملح ازاء تراجع أسعار النفط.

وقالت البعثة إنه يتعيّن على السلطات الاتفاق على ميزانية وطنية موحدة، بما يضمن إدارة مالية شفافة وتعزيز المساءلة في هياكل الحوكمة، مبدية استعدادها لتيسير المحادثات بشأن الميزانية الموحدة والمسائل ذات الصلة.

وشددت على أهمية، حماية وتمكين مؤسسات الرقابة الليبية، التي تتعرض استقلاليتها ونزاهتها لتهديد متزايد نتيجة التدخلات السياسية والتضييق الأمني، وأن تكون الحوكمة الرشيدة والشفافية والمساءلة في صميم مسار ليبيا نحو التعافي الاقتصادي والتنمية المستدامة، خاصة في ظل سوق عالمي يزداد هشاشة، وأن تستجيب أي إصلاحات اقتصادية لاحتياجات الشعب الليبي، بما يكفل أن يكون الاستقرار والازدهار ليسا مجرد أهداف على مستوى الاقتصاد الكلي، بل واقعًا ملموسًا يلمسه ويعيشه المجتمع الليبي.

ونبهت البعثة في ختام بيانه إلى أن التحديات الاقتصادية في ليبيا تبرز الحاجة الملحّة لالتزام جميع الأطراف بالمشاركة الجادة في العملية السياسية لإنهاء الجمود القائم وتشكيل حكومة وحدة تُعبّر عن إرادة الشعب، مؤكدة على أنه بدون معالجة حالة عدم الاستقرار السياسي المستمرة، سيظل التقدّم الاقتصادي هشا وستبقى استدامة الاستقرار في البلاد مهددة بتكرار حلقات التعطيل والانقسام [9].

ومن ناحية التدهور الامني فقد عاشت ليبيا أوضاعاً أمنية قاسية منذ عام 2011م،أدت الى انفلات أمني وانتشار السلاح وتعدد الكتائب المسلحة باختلاف أجنداتها، وأصبح الوضع الامني يشكل التحدي الاكبر الذي يواجه بناء الدولة وتحقيق الاستقرار، فوجود السلاح خارج سيطرة الدولة وعدم تشكيل جيش موحد لضبط البلاد جعل الوضع الامني مفتوحاً على كل الاتجاهات وساهم الانقسام المؤسسي في تعميق الازمة الامنية وأتساعها حتى عانت البلاد من الاندلاع المتكرر للصراع المسلح بين مختلف التيارات المشكلة للمشهد السياسي والامني في ليبيا، والذي أصبح يتغذى من الازمة الليبية ويغديها في نفس الوقت.

لقد تسبب الانقسام الامني الى أضعاف المؤسسات الامنية انتشار الصراعات العسكرية والقتال وخلق مؤسسات أمنية وعسكرية منافسة بل ومتحاربة ومنقسمة يصعب توحيدها بشكل يضمن سلامة الامن الوطني. والقومي [10].

وتنحصر أهم التداعيات الاثار الامنية للانقسام السياسي في ليبيا فيما يلي: –

1– انقسام المؤسسات العسكرية والامنية.

2– انتشار التنظيمات الارهابية.

3– اختراق الحدود والهجرة غير الشرعية.

4– التواجد العسكري للقوات الاجنبية [11].

3.2.3. تعثر مسار المصالحة الوطنية

يتفق أغلب المحليين السياسيين أن أسباب تعثر ملف المصالحة الوطنية يرجع الى عدة أسباب من أهمها عدم التشخيص الصحيح الواقعي والدقيق للمشكلة الليبية، وغياب الإرادة الحقيقية لإنجاز ملف العدالة

الانتقالية والمصالحة الوطنية، إلى جانب تعثر المسار السياسي، وانعدام الثقة المتبادلة، بالإضافة الى عيوب القوانين الخاصة بالعدالة الانتقالية، واستعمال العنف بدلاً من الحوار لخلق التوازنات [12].

لقد أثبت الانقسام الواضح بين أطراف النزاع في عدم الاهتمام بمبدأ المصالحة الوطنية بين أطياف الشعب الليبي لتحقيق الاستقرار والسلام على أرضه، مما يسمح الى انهاء الازمة والسعي الى الوحدة الاجتماعية بين كل المكونات بالمجتمع الليبي، فكانت النتيجة عند اهمال تطبيق المصالحة زاد من الانقسام في الآراء والتوجهات وفقدت الثقة ما بين الشعب والحكومات المتوازية وازدادت الانقسامات فيما بينهم.

ورغم كل المحاولات التي تنادي بأهمية المصالحة الوطنية، الا انه لاتعدوا إلا أن تكون لقاءات عابرة لا ترقي الى وصفها بالحلول الجذرية للمصالحة الوطنية بين ابناء الشعب.

وتجاهل المنقسمون على السلطة أن المصالحة الوطنية ضرورة لتحقيق الوفاق وتحقيق الوحدة للوطن الذي عانا الانقسام والتفتت.

3. المبحث الثاني: توجهات السياسية الخارجية في ظل الانقسام الداخلي ومستقبلها

حالة الانقسام السياسي والاقتصادي والعسكري والامني والمؤسساتي داخل الدولة الليبية انعكس على السياسية الخارجية وأدى الى وقوعها رهن التدخلات الخارجية والتبعية وفقدت شرعيتها الدولة كدولة حرة ذات سيادة بين الأمم.

3.1. المطلب الاول: تداعيات الانقسام على سياسة ليبيا الخارجية

سوف اتناول أهم الاليات الداخلية التي تساهم على ضعف الاداء في السياسة الخارجية الليبية والتي تجعل منها دولة تفقد شرعيتها الدولية كدولة حرة ذات سيادة هي:

أ- ازدواج الشرعية وتعدد المخاطب الخارجي.

إن وجود سلطات متوازية يدفع الدول والمنظمات الى تبني قنوات اتصال متعدد أو انتقالية ما يخلق اعتراف مجزئا يربك تمثيل ليبيا في المحافل الدولية.

ب- تضارب اولويات الامن القومي:

تتباين تعريفات التهديد والفرص بين الاطراف الداخلية، فينعكس على ملفات مثل ترسيم الحدود، التعاون الامني ومكافحة الهجرة غير النظامية.

ج- تسييس الموارد السيادية خارجياً..

يستخدم النفط والملف المالي وصفقات الاعمار كورقة تفاوض مع أطراف دولية داعمة، فتفضل شراكات قصيرة الاجل على حساب ترتيب استراتيجي طويل الامد

د- اتساع هامش الوكلاء الخارجيين

تتزايد قدرة قوى إقليمية ودولية على بناء علاقات مباشرة مع فواعل محلية مسلحة أو سياسية بما يقلص احتكار الدولة لقنوات السياسة الخارجية.

هـ- تأكل القدرة التفاوضية.

وهذا يضعف موقف الوفود الليبية في المسارات الاممية والإقليمية بسبب غياب تفويض واضح ووحدة الموقف، فتنتقل الكثير من تفاصيل التسوية الى الوسطاء.

و- زيادة التدخلات الاجنبية وفقدان السيادة.

الانقسام السياسي يجعل الاطراف الدولية والاقليمية تتدخل بشكل أكبر لدعم طرف على حساب طرف آخر، وهو ما أضعف استقلالية القرار السياسي ويضعف سيادتها الوطنية.

ز- فقدان الثقة الدولية في الدولة الليبية.

المجتمع الدولي أصبح ينظر الى ليبيا كدولة منقسمة غير قادرة على الالتزام بالاتفاقيات أو الدفاع عن مصالحها الاستراتيجية [8، 13].

ح- ضعف وغياب أجهزة صنع القرار السياسي الليبي وازدواجيتها بسبب حالة الانقسام ما بين معسكر الشرق ومعسكر الغرب.

بهذا الانقسام اصبحت سمة التضارب والازدواجية والتخبط هي التي تميز السياسة الخارجية الليبية، وخير دليل الصراع والتنافس في التمثيل الدبلوماسي في بعض الدول حيث كان اكثر من ممثل للدولة الليبية في الدولة المضيفة للبعثة ،وبالقابل ادى ذلك الى تخوف الدول والمنظمات الاقليمية والدولية من الدخول في علاقات ومشروعات تخدم مصالح وقضايا ليبيا وتربطها بالمجتمع الدولي عموماً الانقسام وضعف وغياب أجهزة صنع القرار السياسي، انعكس في التأثير على وجود وحضور ليبيا وتأثيرها في الساحة الاقليمية والدولية، وحتى في محيطها ومجالها الافريقي، وأصبحت ليبيا الحاضرة الغائبة ، الحاضرة كدولة منقسمة سياسياً وكغائبة لم تستطع تحقيق مصالحها في الساحة الاقليمية والدولية [14].

ط- لجوء طرفي الانقسام الى أطراف وساندين اقليميين ودوليين.

أصبحت ليبيا جراء الانقسام السياسي الداخلي، مسرحاً للصراع وتصفية الحسابات الاقليمية والدولية، حيث فرض ذلك جملة من المحددات والقيود على مخططي ومنفذي السياسة الخارجية الليبية وأضر بها حيث لجأ معسكر الغرب الى بعض الدول الداعمة له اقليمياً ودولياً، بينما لجأ المعسكر الشرقي الى دول ليست متحالفة مع طرف معسكر الغرب [15].

3.2. المطلب الثاني: مستقبل السياسة الخارجية الليبية في ضوء حالة الانقسام السياسي

نظراً لارتباط السياسة الخارجية بالسياسة الداخلية للدولة فإنه من الأهمية بمكان توحيد الجبهة الداخلية والنظام السياسي الحاكم في ليبيا واستقرار الأوضاع الداخلية والقضاء على الأوضاع الأمنية السالبة، فبدون أن تكون الأوضاع الداخلية مستقرة ومنسجمة فإن ذلك ينعكس مباشرة على استقرار وانسجام السياسة الخارجية الليبية فهي علاقة تكامل وامتداد.

الوضع الحالي الانقسام الليبي شرق/غرب والتعقيدات التي برزت نتاج ذلك أدت إلى عدم توظيف القدرات والإمكانيات وقوى الدولة الشاملة.

انعكست الأوضاع المذكورة أعلاه على السياسة الخارجية ومجموعة الأفعال التي تقوم بها ليبيا في المحيط الإقليمي والدولي، وتعبر فيه عن أيدولوجيات النظام السياسي وتوجهاته الفكرية والفلسفية التي ترمي للمصالح الوطنية المعبرة عن التمازج بين خصائص شخصية صناع القرار ومدخلات النظام والظروف الدولية القائمة والموارد المتوفرة والتي تتحقق عبر وسائل سلمية وغير سلمية.

بالضرورة بمكان وضع أسس وأولويات للسياسة الخارجية الليبية التي أصبحت في ظل حالة الانقسام شرق/غرب غير معروفة، ولا يمكن أن تعرف حيث تراجعت عن أفريقيا واتجاه القضايا العربية، وأصبحت غير متفاعلة في الآونة الأخيرة مع قضايا الإرهاب واللاجئين والهجرة الغير شرعية وهي قضايا تعاني منها.

السياسة الخارجية جزء لا يتجزأ من العملية السياسية التي تميز السياسات الأخرى في المجتمع وفي حالة الانقسام الليبي معسكر شرق طبرق/معسكر غرب طرابلس انعكس ذلك على السياسة الخارجية الليبية لارتباط مصالح كل طرف بها وفي محاولة منه إقصاء أو إبعاد الطرف الآخر.

أهمية تزويد مؤسسات صنع القرار السياسي ومؤسسات العمل الخارجي ووزارة الخارجية الليبية بكوادر ليبية مؤهلة ومدربة لتمثيل الدولة في المحافل الدولية وقادرة على إبراز الصورة الليبية المشرقة، وهذا لابد أن يتزامن مع حالة الاستقرار والسلم الداخلي وتوحيد المؤسسات الليبية ووضع سياسات وتوجهات خارجية تعبر عن الشعب الليبي وتاريخه وتطلعاته.

إن مستقبل السياسة الخارجية الليبية ودورها الفاعل يعتمد على توحيد مؤسسات الدولة وإنهاء حالة الانقسام الذي تمر به الدولة الليبية منذ قيام ثورة 17 فبراير وإنهاء حكومة شرق وحكومة غرب في حكومة ليبية مركزية واحدة لها سياسة خارجية مرسومة ومخطط له تخدم مصالحها وفق رؤيتها وتطلعات شعبها.

حالة الانقسام الحاد الذي يجسده الانقسام الداخلي على مستوى الجيش والمؤسسات الاقتصادية والمالية الأخرى أضر بالسياسة الخارجية الليبية، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال خصائصها كالآتي:

أ. **الطابع الرسمي:** بمعنى أنها تتخذ من قبل جهة رسمية في الدولة، أي لا يمكن لأي جهاز غير رسمي في الدولة أن يكون له الفصل النهائي في توجيه السياسة الخارجية، وفي حالة الانقسام الليبي نجد أن هناك حكومة معترف بها في الغرب وأخرى غير معترف بها في الشرق تحاول أن تفرض كلمتها وفقاً لرؤيتها، بالإضافة إلى الأجهزة والمؤسسات البديلة الناشئة بسبب الانقسام من بنك مركزي، جيش، وزارات، مؤسسات ... إلخ.

ب. **الطابع الواحدي** :بمعنى أن قرار الدولة إزاء موقف إقليمي أو دولي معين يكون موقفاً وحيداً ولا يمكن أن يتعدد إلى عدة مواقف متناقضة، وكم شاهدنا في الحالة الليبية المواقف ذات الطابع الثنائي ما بين معسكر الشرق والغرب.

ج. الطابع **الهادفي:** وهي أن تكون موجهة لتحقيق أهداف تم التخطيط لها من قبل صانع القرار، ويتم تعبئة كل الموارد المتاحة لتحقيق تلك الأهداف، والملاحظ في حالة الانقسام الليبي أن الأهداف عديدة لكل طرف وبعضها متناقض وبعضها لم يتم التخطيط له (نموذج مقابلة وزيرة الخارجية الليبية لوزير الخارجية الإسرائيلي الأخير) وحالة الاضطراب التي أحدثها، وذلك أضر بالسياسة الخارجية في الداخل الليبي.

إن واقع السياسة الخارجية الليبية وتحدياتها يلخص بوضوح كل أوجه العجز الذي تعانيه السياسة والدبلوماسية الليبية بصورة متراكمة منذ أن نشأة الدولة الليبية الحديثة ولكن تضاعف العجز وتأصل منذ اندلاع الصراعات الداخلية في 2011م، وتداخلها مع تصاعد وتيرة التدخلات الخارجية الأمر الذي أدى إلى تعقيد وتأزيم السياسة الخارجية الليبية وتحقيق أهدافها.

إن سياسة ليبيا الخارجية في ظل هذه الوضعية من الانقسامات والتشظي تحتاج أن تراعي ضرورات تحقيق التوحيد والاندماج الوطني الليبي من أجل توحيد توجهات واتجاهات سياستها الخارجية في كتلتين تؤثران في أوضاعها الداخلية المنقسمة ومستقبل نجاح تسويتها السياسية، وهي:

أولاً: كتلة الدول الكبرى المؤثرة والتي تمثل البيئة الإستراتيجية الدولية، لان وحدة الصف الداخلي يمكن ان توقف حالة التجاذب والاستقطاب بما يضمن وقوفها إلى جانب ليبيا ودعم جهود المصالحة والاستقرار وإنهاء العنف والانقسام والتدخل الخارجي ووضع حدود ونهاية مقنعة لأي تنافس او الصراع حول مصالحها في ليبيا.

ثانياً: كتلة دول الجوار الليبي البري والبحري وهي مصر والسودان، تشاد، النيجر الجزائر وتونس، ودول الجوار البحري المتوسطية التي تفتح على ليبيا العربية منها والاوروبية لما لها من أهمية استراتيجية إقليمية وعالمية، حيث تتأثر سياسة ليبيا الخارجية في حالتي الجوار الجغرافي المباشر العربي الأفريقي، أو الجوار البحري المتوسطي بالتوترات السياسية والصراعات المسلحة كما في السودان وتشاد والنيجر، كما أن هذا الفضاء الحيوي يعاني من انعدام الاستقرار والهجرة غير الشرعية وتجارة البشر والإرهاب والجريمة العابرة للحدود والانشغالات حول الطاقة والبيئة، إضافة إلى أنها مرتبطة بقضايا الصراع العربي الإسرائيلي، وغيرها.

عليه، فإن سياسة ليبيا الخارجية في هذه الكتلة وخاصة في الجوار المباشر ترتبط بليبيا وبأمنها الوطني بجميع مستوياته، لأنها تأثرت وأثرت بأشكال مختلفة في الحالة الليبية، وهي ترتبط مع ليبيا بمصالح سياسية وأمنية واقتصادية وعلاقات ثقافية، الأمر الذي يحتم سياسة خارجية تمنع امكانية استغلال الصراع الليبي والتنافس الإقليمي.

وأخيراً وليس أخر تعتبر السياسة الخارجية أحد أركان سياستها العامة الأساسية، ويقتضي هذا من ذوي الشأن والممارسين السياسيين الاهتمام بها، بالإضافة الى كافة الفاعلين في المشهد السياسي توظيف الفرص المتاحة وتطويرها والعمل على تقليص قيودها.

إن الاوضاع السياسية في ليبيا تحتم على جميع الاطراف السياسية والعسكرية توحيد الجبهة الداخلية وأنها حالة الانقسام الذي تمر به ليبيا، وما نتج عنه من فقدان سيادتها وضعف مؤسساتها واصبحت رهين التدخلات الاقليمية والدولية [15].

الخاتمة

مرت العملية السياسية بعد التحول السياسي سنة 2011م، بالعديد من الازمات ساهمت بشكل كبير في تعقيد الازمة الليبية، حتى استعصت على الحل بفعل جملة من الاسباب دفعت نحو الانقسام السياسي والمؤسسي ، وتنوعت تلك الاسباب بين ما يخص المؤسسات الانتقالية الضعيفة، في ادائها ، الى الاوضاع الامنية وانتشار المجموعات المسلحة غير المنضبطة، الى التدخلات الخارجية الدولية والاقليمية التي ساهمت في تغذية الازمة، الى عدم انجاز المصالحة الوطنية، وعدم تفعيل مبدا العدالة الانتقالية لتحقيق السلام والاستقرار ، وبالتالي ساهمت تلك الاسباب في بروز حالة من الانقسام السياسي والمؤسسي لم تنتهي ، واصبحت واقعاً ملموساً انتجت مؤسسات متوازية تتصارع على الشرعية، وهو ما ترك آثار وتداعيات طالت الاوضاع السياسية والامنية والاقتصادية ودخلت ليبيا في ازمة ذات طابع سياسي وامني واقتصادي لا يمكن الخروج منه الا بانها هذا الانقسام .

4. النتائج

توصل البحث الى جملة من النتائج على النحو التالي:

أ- ضعف الاعلان الدستوري المنظم لعمل المجلس الوطني الانتقالي، فقد تم اعداده واعتماده ليخدم اشخاص لهم توجهات لا تخدم وحدة البلاد بل تزيد من الانقسام داخله.

ب- كل المراحل ومحطات التسوية بين الاطراف الليبية كانت تسعى الى التقسيم للسلطة والنفوذ والثروة، مما أدى الى اطالة أمد الانقسام.

ج- خلف الانقسام مظاهر انعكست سلباً على كل المؤسسات بالدولة الليبية المدنية منها والعسكرية.

د- تردى الاوضاع الاقتصادية وزيادة عرض النقود وأزمة السيولة، وتدهور قيمة الدينار الليبي، وتراجع الاحتياطات النقدية الاجنبية وارتفاع معدلات التضخم، وانتشار الفساد بشتى أنواعه

هـ- انقسام المؤسسات العسكرية والامنية، وانتشار الجماعات الارهابية وعصابات الجريمة المنظمة واختراق الحدود وتواجد القوات الاجنبية.

5. التوصيات

أ- ضرورة وأهمية أن تقوم منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية بدورها الرئيسي في تنمية الوعي السياسي، وصياغة الأفكار والرؤى الوطنية التي تتضمن توحيد المؤسسات، والاتفاق على مرتكزات المصالحة الوطنية وصولاً إلى صياغة دستور ينهي حالة الانقسام السياسي السائدة.

ب- ينبغي آن تدرك القوى الليبية أن الحل لابد وأن يكون نابعاً من الإرادة الوطنية الخالصة التي تعطي للمصلحة الوطنية وقضايا الأمن القومي الأولوية.

ج- أهمية ابتعاد الأطراف الليبية عن سياسية الاستقطاب التي تمارسها القوى الخارجية، على الساحة الليبية حتى يمكن إخراج ليبيا عن ساحة الصراعات وتصفية الحسابات الإقليمية والدولية.

د- ضرورة أن تعتمد هيئة خاصة بالعدالة الانتقالية تحت أسم الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية تقوم بعملية المصالحة الوطنية والتعويض والاعتذار ومحاكمة مرتكبي الجرائم ضد الانسانية هدفها تحقيق الاستقرار والسلام والعمل على أنها الانقسام المؤسسات.

المراجع:

[1]. الشين علي سعيد. أثر التجاذبات السياسية والامنية على عملية التحول في ليبيا. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية. 2016؛ 1: 471-498.

[2]. أحمد ايمان محمد. التدخل الخارجي في تفتيت الدول وافشال عملية التحول الديمقراطي في ليبيا ما بعد الثورة. [رسالة ماجستير]. قسم العلوم السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

[3]. همام همام محمد. تأثير التدخلات الخارجية على مستقبل الاستقرار السياسي في ليبيا. مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية. 2023؛ ص 47.

[4]. سليمان عمر. التحديات الامنية في ليبيا ما بعد القذافي. جامعة القاهرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مصر. 2016: ص. 113.

[5]. مادي بركة مراجع. تفشي ظاهرة واشكالية الانقسام السياسي في ليبيا. مجلة جامعة سبها. 2022؛ ص. 33.

[6]. بدر آية. الاستحقاق الانتخابي في ليبيا ... الفرص والمعوقات. مجلة الديمقراطية. 2021؛ 84: 23.

[7]. جابر محسن رمضان، الجمل مفتاح الحسوني. أزمات التنمية السياسية وانعكاساتها على الحكم الرشيد ليبيا نموذجاً. القاهرة، مصر؛ 2019. ص. 67.

[8]. بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL). تقارير البعثة. متاح على الإنترنت: https://unsmil.unmissions.org/ar [(تم الدخول في تاريخ: 21 يونيو 2025).

[9]. وكالة الانباء الليبية. تقرير عن تدهور الوضع الاقتصادي في ليبيا. متاح على الإنترنت: [www.lana.gov.ly] (تم الدخول في تاريخ: 20-04-2025).

[10]. السنوسي جلال. واقع المشهد الامني في ليبيا بعد 2001م. مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية. متاح على الإنترنت: [http://mediterraneancss.uk] (تم الدخول في تاريخ: 02-04-2024). ص. 20.

[11]. قادة بن عبد الله ع. المعضلة الأمنيّة في ليبيا وإشكالية بناء الدولة. مجلة الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية. 2023؛ 2 (1): 42-68. https://asjp.cerist.dz/en/article/228022

[12]. الحدث الليبي. أسباب تعثر المصالحة الوطنية. متاح على الإنترنت: [www.Alhadath.libyaa.com] (تم الدخول في تاريخ: 17-05-2025).

[13]. مجلس الأمن الدولي. قرارات مجلس الأمن من سنة 2016م وحتى 2020م. متاح على الإنترنت: [https://www.un.org/ar] (تم الدخول في تاريخ: 1 يونيو 2025).

[14]. جامعة افريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الافريقية. الاوضاع في ليبيا. في: وقائع حلقة نقاشية مركزة، الخرطوم، السودان، 27 يناير 2018.

[15]. رستم جمال عبد الرحمن يسن. الانقسامات السياسية وتوجهات السياسة الخارجية الليبية: (2011-2023). مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية. متاح على الإنترنت: [https://mediterraneancss.uk/2023/12/25/political- divisions- libyan-foreign -policy/] (تم الدخول في تاريخ: 20-06-2025).